# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة **٨٥٥٩**

الثلاثاء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد العتيبي | (الكويت) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السين ريبكين |
| | ألمانيا | السيد هويسغين |
| | إندونيسيا | السيد دجاني |
| | بلجيكا | السيد بيكستين دو بوستوريفا |
| | بولندا | السيد زافيا |
| | بيرو | السيد ميسا – كوادرا |
| | الجمهورية الدومينيكية | السيد سنغر – واينسغر |
| | جنوب أفريقيا | السيدة تشابالالا |
| | الصين | السيد وو هايتاو |
| | غينيا الاستوائية | السيد إيسونو مبينغونو |
| | فرنسا | السيدة غيغين |
| | كوت ديفوار | السيد إيبو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد آلين |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كوهين |

## جدول الأعمال

المسألة فيما يتعلق بهايتي



1919044 (A)

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.*

## إقرار جدول الأعمال

*أُقرّ جدول الأعمال.*

## المسألة المتعلقة بهايتي

**الرئيس:** وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/519، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

*أجري تصويت برفع الأيدي.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، جنوب أفريقيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الجمهورية الدومينيكية والصين

**الرئيس:** حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان من دواعي سرورنا أن نصوت مؤيدين للقرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، الذي يأذن بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. إنها لحظة تاريخية. فاليوم نقوم بإنشاء بعثة سياسية خاصة جديدة من بعثات الأمم المتحدة تحل محل بعثة حفظ السلام في هايتي التي دامت لمدة ١٥ سنة. لقد قطعت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وسابقتها، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أشواطا هامة في مجالات الاستقرار والأمن والحوكمة الديمقراطية والتنمية المؤسسية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في هايتي. وننوه بالجهود التي يبذلها حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لدعم الحرية والازدهار والسلام في هايتي، ونشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة التي خدم رعاياها في هاتين البعثتين.

وتدل هذه العملية الانتقالية أيضاً على أنه ما دامت الظروف السائدة في الميدان تتطور، فبوسع وجود الأمم المتحدة، بل ينبغي له، أن يتغير ليجسد الحقائق الجديدة. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه العملية الانتقالية في هايتي نموذجا قيما يمكن لمجلس الأمن أن يطبقه في أماكن أخرى. وبوصف الولايات المتحدة صديقا وشريكا لهايتي منذ أمد طويل، فإنها تدرك تماما التحديات المقبلة. ومن الضروري لحكومة هايتي أن تدرك الفرصة العظيمة التي تتيحها هذه اللحظة وأن تغتنمها بالنيابة عن شعب هايتي، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة.

وسيرتهن نجاح العملية الانتقالية إلى حد كبير بتولي حكومة هايتي المسؤولية عن طائفة من المسائل التي يُكلّف مجلس الأمن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بدعمها. ويشمل ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة، واستمرار إضفاء طابع الاحترافية على الشرطة الوطنية الهايتية، والحدّ من العنف المجتمعي وعنف العصابات، وحماية حقوق الإنسان، وإدخال تحسينات على مرافق السجون وعلى معاملة المحتجزين، وإصلاح قطاع العدالة.

وسيعتمد الانتقال الناجح أيضا على التنسيق الوثيق بين أصحاب المصلحة العديدين الحريصين على نجاح هايتي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كيانات الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن والشركاء المحليون والدوليون والسلك الدبلوماسي في هايتي ودوائر المساعدات الإنسانية. وستواصل الولايات المتحدة خلال الأشهر المقبلة الدعوة إلى إجراء حوار بناء وشامل للجميع بين جميع الأطراف الهايتية. ونحن على ثقة بأن التوصل لحل توفيقي يؤدي إلى تشكيل حكومة شفافة وخاضعة للمساءلة سيضع الأساس لمستقبل مستدام لجميع الهايتيين.

**السيد ميسا – كوادرا** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب باتخاذ المجلس اليوم القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، الذي يطلب إلى الأمين العام إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، تبدأ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، تمشيا مع توصيات الأمين العام وأولويات حكومة هايتي وتوقعاتها. وتلتزم بيرو التزاما راسخا بالاستقرار والتنمية في هايتي، ولدينا ثقة في الدور الهام الذي سيضطلع به المكتب في دعم جهود حكومة هايتي خلال هذه الفترة الانتقالية، لا سيما فيما يخص توطيد وتعزيز الحوار السياسي وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومكافحة العصابات والفساد.

وبينما نشكر وفد الولايات المتحدة على جهوده الرامية للتوصل إلى نص قوي، إلا أننا كنا لو أن القرار المتخذ اليوم تضمن إشارات إلى ضعف هايتي الشديد في مواجهة آثار تغير المناخ، وكذلك إلى دور صندوق بناء السلام والفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللذين نعتقد أنهما في وضع يسمح له بالإسهام على نحو منسق في عمل المكتب. وستظل بيرو ملتزمة تجاه شعب وحكومة هايتي وستواصل الإسهام في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل إحلال السلام المستدام في ذلك البلد الشقيق.

**السيد هويسغن** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب ألمانيا باتخاذ القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩) اليوم، رغم أننا نشعر بخيبة أمل لأنه لم يلق التأييد الكامل في مجلس الأمن.

ونرحب بالولاية التي تنص على وجود سياسي استراتيجي للأمم المتحدة لدعم حكومة هايتي في مواجهة التحديات الكثيرة الناجمة عن الحالة السياسية الهشة للغاية، بما في ذلك ضمان إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة وبدء حوار وطني بناء وشامل للجميع وحماية حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب وتعزيز مؤسسات الشرطة والعدالة. وبطبيعة الحال، فإن رسم مستقبل البلد شأن يخص الهايتيين أنفسهم. وبالتعاون مع المجتمع الدولي، فإن ألمانيا على أهبة الاستعداد لدعم هايتي في هذا المسعى. ونريد أن تنجح هذه العملية الانتقالية ونريد أن تكون البعثة السياسية الخاصة الجديدة قادرة على العمل بشكل مشترك مع الفريق القطري وعلى نحو فعال وكفء منذ البداية.

وثمة نقطة واحدة أريد أن أبرزها بشكل خاص، وهي أنه بينما كان من دواعي سرورنا أن نرى إشارة في القرار إلى الآثار الضارة للكوارث الطبيعية على استقرار هايتي، فقد فوجئنا وخاب أملنا لعدم وجود إشارة إلى التداعيات الأمنية المترتبة على آثار تغير المناخ. ومنذ عام ٢٠١١ على الأقل، عبر مجلس الأمن مراراً وتكراراً عن قلقه بشأن احتمال أن تؤدي آثار تغير المناخ إلى تفاقم التهديدات الحالية للسلم والأمن الدوليين وأكد أهمية تحليل النزاعات والمعلومات السياقية، بما في ذلك الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ في الحالات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى البيان الرئاسي لعام ٢٠١١ بشأن هذا الموضوع (S/PRST/2011/15).

إن هايتي هي أحد بلدان العالم الأكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. وتشكل آثار تغير المناخ هناك تهديدا مضاعفا، حيث تزيد من خطر زعزعة استقرار البلد وتتسبب في إشعال

نزاع جديد على الموارد المتناقصة بشكل متزايد، مما يعرقل الجهود الرامية إلى بناء السلام وتحقيق الاستقرار. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يدرس الحالة عن كثب بهدف إدراج آثار تغير المناخ في تقييماته بصفة عامة وفي عملية صنع القرارات. وكي نقوم بذلك، فإننا بحاجة إلى أساس معلومات مناسب، بما في ذلك إجراء تقييم واسع النطاق للمخاطر. إن غض الطرف عن المشكلة لن يؤدي إلى اختفاء عامل مضاعف للمخاطر مثل تغير المناخ. ويعرض تجاهلها وتقييم الحالة القطرية بشكل انتقائي فعالية عمل المجلس للخطر. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أننا خرجنا ببعض الإشارات المشجعة من جلسة الاستماع التي عُقدت في واشنطن في الأسبوع الماضي بحضور الممثلة الدائمة الجديدة المقترحة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، والتي أقرت خلالها بأهمية تغير المناخ بشكل محدد.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): تواجه هايتي العديد من التحديات على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية. وقد أدت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وبعثة حفظ السلام التي سبقتها دوراً مهمًا في مساعدة هايتي على تحقيق الاستقرار وتعزيز بناء القدرات في مجال الأمن.

وتؤيد الصين إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة، وذلك بهدف تنفيذ انتقال منظم ومواصلة مساعدة الحكومة الهايتية في الحفاظ على الاستقرار السياسي وإجراء حوار على المستوى الوطني وتدريب أفراد الشرطة الوطنية الهايتية ومواجهة التحديات الأمنية. ونعتقد أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وأن ولاية المكتب يجب أن تكون واضحة ودقيقة إذا أُريد له مساعدة هايتي في التصدي لقضايا السلام والأمن. وشاركت الصين بنشاط في المشاورات بشأن نص القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩) واقترحت تعديلات عليه. وللأسف، فإن النص النهائي لا يعبر عن شواغلنا المشروعة بشكل كامل. ولهذا السبب، امتنعت الصين عن التصويت اليوم. والصين على استعداد للتعاون مع بقية أعضاء المجلس في بذل جهود مشتركة لضمان أن يتمكن المكتب من الاضطلاع بولايته بالكامل والقيام بدور نشط في تعزيز الاستقرار والتنمية في هايتي.

**السيدة غيغن** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، الذي يدشن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي اعتبارا من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر والذي أنشأ ولايته ومدتها ١٢ شهرا. وسيركز عمل المكتب على تقديم المشورة الاستراتيجية إلى السلطات الهايتية والشرطة الوطنية الهايتية وينبغي أن يدعم أولويات البلد فيما يتعلق بالأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان وترسيخ سيادة القانون. وبما أن البلد لا يزال يواجه العديد من التحديات، فإن الحالة لا تتطلب الالتزام المستمر من جانب جميع أفرع السلطة الهايتية فحسب، بل تتطلب أيضًا دعمًا قويًا من جانب شركاء هايتي الدوليين، بدءًا بالأمم المتحدة.

ولا يزال عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية والحالة المقلقة للغاية للمالية العامة للبلد وانعدام الأمن الغذائي ومشاكل الحصول على الخدمات الأساسية وارتفاع مستويات العنف، تشكل كلها مصدر قلق. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل بناء مؤسسات قوية وتوفير الإطار التشريعي الضروري لترسيخ سيادة القانون ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وبالتالي، سيبدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مهمته في سياق صعب، ونخشى احتمال أن تتدهور الحالة المضطربة للغاية خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، وهو أمر يتعين أن يأخذه المكتب الجديد بعين الاعتبار بشكل كامل في عمله.

ومن المؤسف أن القرار المتخذ اليوم لا يراعي تأثير تغير المناخ على حالة هايتي وأمنها. وفي هذا السياق الصعب، تشجع

فرنسا الزعماء السياسيين لهايتي على بذل قصارى جهدهم لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الاستقرار وعلى تعزيز الحوار الوطني الذي تتطلع إليه الغالبية العظمى من الهايتيين. وتظل فرنسا ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في عمله المستقبلي.

**السيد ريبكين** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أيدت روسيا اتخاذ القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، الذي أنشأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفقاً للتوصيات الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٣ أيار/مايو (S/2019/387). ونعتقد أن القرار يمثل خطوة مهمة في اتجاه استقرار الأوضاع في البلد. وما فتئت الأمم المتحدة تدعم بور – أو – برانس على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة منذ سنوات عديدة.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ذلك العمل لمدة أربعة أشهر أخرى. وفي الوقت نفسه، ستكتسب الحكومة والشرطة الوطنية الهايتية المزيد من الاستقلالية بشكل تدريجي. وقد اتفق أعضاء المجلس مع رأي الأمين العام، خلال المناقشات السابقة للمجلس بشأن الحالة في هايتي، في ١٢ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8510) – ورغم الشواغل بشأن زيادة التوتر عشية الانتخابات – بأن حكومة هايتي وشرطتها الوطنية ستكونان مستعدتين بحلول تشرين الأول/أكتوبر لأخذ الملكية الوطنية في تولي المسؤولية عن ضمان أمن الشعب. وكذلك نأمل في أن تمكن التجربة والخبرة المتراكمة المنقولة من المستشارين الدوليين الهايتيين من التغلب على جميع العقبات التي تعترض طريقهم نحو الاستقرار، على الرغم من أن المرحلة الأولى بعد سحب وجود الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع ستكون حاسمة للغاية.

ولذلك فإن مهمة البعثة السياسية الخاصة الجديدة تتمثل في المساعدة على ضمان انتقال على أقصى درجة ممكنة من السلاسة من بعثة لحفظ السلام إلى بعثة سياسية من خلال دعم جهود الحكومة والشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز سيادة القانون وإقامة حوار وطني. ونأمل في أن يتكن الهايتيون، بفضل اهتمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من الإبقاء على ثقتهم في دعم المجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعمنا لشعب هايتي وحكومتها. فستسنح لهم الفرصة في تشرين الأول/أكتوبر لتسلم زمام الأمور بصورة كاملة ومستقلة بشأن مصير بلدهم واستقراره وتنميته. وستواصل روسيا العمل من أجل كفالة أن يسفر عمل مجلس الأمن عن نتائج حقيقية في تطبيع الحالة في هايتي وتعزيز سيادتها وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

**السيد سينغر وايسنغر** (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): إن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هايتي، كما قلنا في مناسبات سابقة، ما زالت هشة وتتطلب دعما متعدد الأبعاد من المجتمع الدولي بناء على الأولويات الوطنية. والهدف، كما نفهمه، يجب أن يكون سياسيا ومعززا مؤسسيا كيما يكفل أن تكون هايتي مستقرة ومزدهرة اقتصاديا وشاملة، وتكون قادرة على الصمود في مواجهة استمرار آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

وظللنا نشارك، لأشهر الآن، في عملية المناقشة والمفاوضات اللاحقة بشأن شروط ولاية البعثة السياسية الخاصة التي من المقرر أن تحل محل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وكنا نرغب في إجراء محادثات أوسع وأكثر أفقية من أجل تحقيق ولاية قوية ومتعددة الأبعاد، خاصة في ظل الظروف الحالية والتدهور الملحوظ للحالة في هايتي بالإضافة إلى إحباط المجتمع الدولي.

فالحالة الأمنية في هايتي هشة، ليس فقط لأن القدرة المؤسسية على دعم الأجهزة الأمنية في حد ذاتها هشة، بل كذلك لأن الظروف الاجتماعية لا تتيح الزخم المطلوب لإنتاج عن حلقة مثمرة تفضي إلى التنمية. ويجب علينا كذلك الإشارة

إلى أن الحالة الاقتصادية تزداد تعقيدا على نحو يومي، مما يشير إلى تفاقم الأزمة وازدياد عدم الاستقرار الاجتماعي والعنف.

وعلى الصعيد الإقليمي، اختتمت منظمة الدول الأمريكية لتوها زيارة إلى هايتي، كما فعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الشهر الماضي. وكانت النتائج الأولية للزيارتين مثيرة ومحبطة. وظل جزء كبير من المجتمع الدولي يدعو إلى استجابة شاملة للحالة في هايتي، ونحن نشارك في تلك الدعوة.

ونرى أن البعثة السياسية التي ستحل محل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي يجب أن تكون قوية وشاملة وممولة تمويلا كافيا. ولم يكن اقتراح الأمين العام محددا بما فيه الكفاية من حيث الأهداف، كما إنه لم يكن واسعا بما يكفي للحفاظ على الاستقرار بمرور الزمن وإرجاع هايتي إلى مسار التنمية. وإذا أردنا التصدي للتحديات التي تواجه هايتي، فإن النهج القائم حصرا على الأمن العام لن يكون كافيا في رأينا. وترى الجمهورية الدومينيكية أنه يجب على بعثة هايتي أن تركز كذلك على الجوانب الرئيسية الأخرى لكفالة السلام والاستقرار.

وتوخيا للوضوح، نرى أن تقديم الدعم للحكومة مطلوب من أجل تعزيز النظامين السياسي والانتخابي وسيادة القانون والمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة للحكومة لوضع سياسات ترمي إلى معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والحوكمة والآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية.

وفيما يتعلق بالنظام الانتخابي، فإننا نتفق مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى إنشاء مجلس انتخابي دائم لتنظيم وإدارة العمليات الانتخابية. فيجب أن يكون مستقلا وذا مصداقية وأن يكون مزودا بإطار قانوني مناسب يضمن على الأقل وضع قائمة للناخبين تحظى بالثقة، ومراقبة دولية للانتخابات ونشر النتائج في الوقت المناسب. ولا يعكس النص المقترح لمشروع القرار (S/2019/519) هذه الفكرة أو يعطي أية ولاية محددة فيما يتعلق بالهيكل المؤسسي الذي ينبغي أن ينشأ لدعمها.

وفيما يتعلق بعدم المساواة وصلتها بالأمن العام، اقترحت الجمهورية الدومينيكية إشراك البعثة السياسية الخاصة بشكل مباشر في المساعدة على بناء القدرات اللازمة داخل الحكومة حتى تتمكن من تنسيق مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك نعتقد أن هذا عامل رئيسي في تحسين مستويات المعيشة في المناطق الأضعف، علاوة على تعزيز التعايش السلمي في الأماكن العامة.

ومما لا شك فيه أن هذا هو السبيل إلى معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الاجتماعية التي تؤدي إلى العنف وعدم الاستقرار الاجتماعي. ولا يزال تعزيز المؤسسات الوطنية، ولا سيما السياسية منها، يشكل أحد التحديات الرئيسية أمام الاستقرار والتنمية المستدامة في جمهورية هايتي. ونفهم أنه يجب على البعثة السياسية الخاصة أن تؤدي دورا أساسيا في هذا المجال من أجل تعزيز الاستمرارية في السياسات العامة.

وثمة جانب أساسي آخر بالنسبة لوفد بلدنا وهو عدم قدرة هايتي على التصدي لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. فكما يعلم الجميع، يتشاطر بلدي وجمهورية هايتي نفس النظام الإيكولوجي، وهو جزيرة هيسبانيولا. وهذا يضعنا في وضع فريد يمكننا من التعامل مع هذه المسألة. فجزيرتنا، وهي نظام إيكولوجي هش بموارد محدودة، عرضة للتأثر بدرجة كبيرة بتغير المناخ. ولا جدال في أن الظروف الإيكولوجية في هايتي محفوفة بالمخاطر حقا وتمثل سببا من أسباب التشرد والمعاناة وتهديدا للاستقرار والسلام في ذلك البلد.

ونحن ندرك أنه كان يمكن لهذه البعثة أن تبدأ عملها، على أساس مبدأ التكامل، جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، بالتعامل مع جميع الجوانب التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وقد ظل موقفنا في هذه المناقشة على الدوام هو نفسه: الدعوة إلى بعثة قوية بنطاق وقدرات واسعة مع ما يكفي من التمويل. وينبغي أن تكون هذه البعثة قادرة حقا على

تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في هايتي وأن تعكس حقا تضامن المجتمع الدولي مع شعب هايتي.

إن التجربة والطابع المعقد للحالة الراهنة يقوداننا إلى الاستنتاج بأن هذه الولاية لن تكون كافية لتحقيق الأهداف المنشودة. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالإحباط إذ يتبين لنا أن هذه الفرصة للمساهمة الفعالة في تحسين مستقبل هايتي وإظهار التزامنا الحقيقي تجاه أحد مجتمعاتنا التي تعاني أشد المعاناة في قارتنا قد خفضت إلى بعثة محدودة الموارد والمهام.

**الرئيس**: أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

**السيد سانت – هيلير** (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أرحّب باتخاذ القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩)، الذي يُنشئ بعثة سياسية خاصة للأمم المتحدة، والتي ستتولى المسؤولية من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي اعتباراً من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وتجري هذه المرحلة الانتقالية الثانية في غضون سنتين في سياق وطني لا يزال هشاً. ومع ذلك، فإن إنشاء بعثة للأمم المتحدة غير عملية لحفظ السلام في هايتي هو بلا شك خطوة في الاتجاه الصحيح. وهو أيضاً خيارٌ فضّله رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوفينيل موييز، خلال التقييم الاستراتيجي الذي أُجري في كانون الثاني/يناير.

وتواجه جمهورية هايتي صعوبات كبيرة منذ بعض الوقت، ولكن الوضع لا يشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين.

وأخيراً ستجد الفقرة الثانية من ديباجة القرار – المكررة في جميع قرارات مجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي – معنى حقيقياً لها في سياق البعثة السياسية الخاصة. ومثل شعب هايتي نفسه، ما فتئ مجلس الأمن يعلن نفسه ملتزماً التزاماً راسخاً بسيادة جمهورية هايتي واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها.

وعلى الرغم من كل شيء، لا يزال شعب هايتي متعلقاً بشدّة باللحظات المجيدة في تاريخه وبالمثل النبيلة للآباء المؤسسين للاستقلال الوطني. وبعد قولي هذا، سأقتصر على بعض الملاحظات الموجزة.

أولاً، تتماشى البعثة السياسية الخاصة مع المعايير المحددة في الرسالة المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/387).

ثانياً، لقد أحطتُ علماً بالمسؤوليات الرئيسية المسندة إلى البعثة السياسية الخاصة. وسيركّز عمل البعثة تركيزاً أكبر على إسداء المشورة الاستراتيجية إلى السلطات الهايتية في المجالات المحددة في الفقرة ١ من القرار ٢٤٧٦ (٢٠١٩).

ثالثاً، يجب أن تسعى الأمم المتحدة، في إطار هذه البعثة، إلى العمل بشكل ملموس لصالح جميع الهايتيين من خلال تعزيز الاستقرار، والعدالة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والديمقراطية، والتنمية المستدامة.

وأود أن أذكّر أعضاء المجلس بأنه لا يمكن بناء بيئة آمنة ومستقرة في سياق من الفقر والجوع واللامساواة الاجتماعية، والأسوأ من ذلك كله الصعوبات في الحصول على التمويل من أجل تنفيذ الإصلاحات الأساسية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل جهودها الرامية إلى مساعدة السلطات الهايتية على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة من أجل تحسين الظروف المعيشية لجميع السكان الهايتيين، بما في ذلك أكثر الفئات ضعفاً.

وكنا نود أن نرى بعثة سياسية خاصة تتناسب مع التحديات التي تواجه بلدنا، التي تشمل الصعوبات السياسية التي تتطلب حواراً بنّاءً وحقيقياً وشاملاً للجميع بين جميع طبقات المجتمع الهايتي؛ والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تتطلب تعبئة الموارد المالية الكافية؛ والأخطار التي تهدد الأمن في ضوء

العدد المتزايد لأعمال العنف، وشيوع الأسلحة النارية وانتشار العصابات المسلحة؛ والصعوبات القائمة في مجال إنعاش الإنتاج الوطني والأمن الغذائي، إذ لا تزال هناك مخاوف من أعمال الشغب بسبب أزمة الغذاء؛ والصعوبات الإنسانية، بما في ذلك مكافحة الكوليرا؛ والتحديات البيئية، بالنظر إلى ضعف البلد في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

وما زلت آمل أن يكون للبعثة السياسية الخاصة موارد مالية كافية لكي تتمكن من توفير المساعدة الملموسة للسلطات الهايتية في التغلب على هذه الأزمة المتعددة الأبعاد. وعندئذ يمكننا أن نتكلم عن الأثر الحقيقي لوجود الأمم المتحدة على الاستقرار والأمن وتعزيز المؤسسات والتنمية المستدامة في هايتي.

وأشجّع بقوة جميع أعضاء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما أعضاء الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على المشاركة في المناقشات الاستراتيجية بغية كفالة أن يكون وجود الأمم المتحدة في هايتي متكاملاً ومتوازناً ويحترم الأولويات الوطنية ويعمل في تآزر مع الركائز الثلاث المترابطة للمنظمة.

وأختتم بياني بالقول إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أوانه سيكون بلا شك في طليعة جهودنا التي نبذلها لتحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد الوطني.

*رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.*